التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (2020/2009)

The US strategic direction towards Southeast Asia and efforts to contain China (2009/2020)

ط.د/ أسماء باهي*
مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية
جامعة سطيف2 -الجزائر-
as.bahi@univ-setif2.dz

د/ رضا شوادرة
مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية
جامعة سطيف2 –الجزائر
ch.ridha@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/01 تاريخ القبول للنشر:2022/05/09 تاريخ النشر:2022/05/30

ملخص: تهدف هذه الورقة الى دراسة الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا وأهم قضاياها المحورية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فالمنطقة عرفت صدامات باختلال توازن القوى فيها لصالح الصين، ما دفع بالولايات المتحدة سعيا لترسيخ نفوذها في المنطقة إلى انتهاج استراتيجية متمايزة بين الشراكة بغرض الاحتواء أو ما عرفت باستراتيجية الانعطاف نحو آسيا، والاحتواء الذي بات واضحا بعد تغير الخطاب الرسمي الأمريكي الموجه للصين في فترة رئاسة "دونالد ترامب" وانتهاجه نهجا عدائيا للحفاظ على" أمريكا أولا"، لنستنتج أن صعود الصين المتنامي جعل الولايات المتحدة تتخوف من تحولها الى قوة إقليمية مهيمنة بالتالي عمدت إلى ترسيخ وجودها في منطقة جنوب شرق آسيا للحفاظ على علاقات جيدة مع دول المنطقة من جهة ولاحتواء الصين وموازنة نفوذها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: جنوب شرق آسيا؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ الصين؛ الشراكة؛ الاحتواء.

Abstract:

This paper aims to study the geostrategic importance of the Southeast Asia region for the USA, the region has witnessed several clashes due to the imbalance of power in it in favor of China, which prompted the United States, in an effort to consolidate its influence in the region, to adopt a differentiated strategy between partnership for the purpose of containment, and containment, To conclude, China's growing rise made the USA fear that it would turn into a hegemonic regional power. Therefore, it sought to consolidate its presence in the Southeast Asian region to maintain good relations with the countries of the region, and to contain China and balance its influence.

***Keywords**: Southeast Asia; China; United States of America; containment; partnership.*

* المؤلفة المراسلة

مقدّمة:

يقول كيشور محبوباني وجفري سنغ في كتابهما "معجزة الآسيان" بأن التجاهل الذي ميز علاقة الولايات المتحدة بدول جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة تحول الى توجه استراتيجي معزز بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية،[1] حيث أصبحت جنوب شرق آسيا الدرع الخلفي الأمريكي لمحاربة الإرهاب، ما أدى الى تطور العلاقات الأمريكية بدول المنطقة لتشكل معهم تحالفات استراتيجية تميزت بالاستمرارية في ظل الصعود المتنامي الذي شهدته الصين في العقدين الأخيرين، والذي تهددت بفعله مكانة أمريكا في العالم ككل و في جنوب شرق آسيا بصفة خاصة بما أنها منطقة مصالح خالصة للولايات المتحدة، بالإضافة الى كونها مجال النفوذ الأساسي الأول للصين، بالتالي ستكون أول منطقة قد تسعى الصين من خلال الهيمنة عليها الى الهيمنة العالمية.

فالصين الصاعدة سلميا تنتهج سياسة ضبابية غامضة في علاقاتها بدول جنوب شرق آسيا تتمايز بين دبلوماسية حسن الجوار وبين الضرب بيد من حديد في مسائل الأمن القومي والنزاعات الحدودية، بالتالي دفع نهجها المبهم الولايات المتحدة لموازنة نفوذها في جنوب شرق آسيا، وعقد تحالفات إقليمية قوية من شأنها أن تبعد دول جنوب شرق آسيا عن سطوة الهيمنة الصينية، وهو ما تجسد في دمج الولايات المتحدة لاستراتيجيتين متباينتين بين الشراكة والاحتواء لترسيخ وجودها في جنوب شرق آسيا وتطويق الصين في مجالها الإقليمي في الفترة الممتدة من سنة 2009 الى غاية 2020.

في هذا السياق وتأسيسا على ما تقدم ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث كالتالي: **هل ساهم التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو منطقة جنوب شرق آسيا في تطويق الصين من خلال تفعيل ثنائية شراكة/ احتواء؟**

للإجابة عن الإشكالية تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- كلما استمرت الصين في الصعود والنمو كلما ساهم ذلك في تعزيز التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحوها مهما اختلفت الحكومات الأمريكية المتعاقبة، وذلك من خلال بناء علاقات جيوستراتيجية تعاونية ودفاعية مع دول جنوب شرق آسيا بهدف ترسيخ النفوذ الأمريكي في المنطقة وتطويق الصين.

- التحوط من الصين الصاعدة يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإشراك الصين في النظام الدولي، ما يدفعها الى انتهاج نهج سلمي في النظام الذي تستفيد منه في صعودها، وعقد علاقات تعاونية جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول المحيطة بها مثل دول جنوب شرق آسيا.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة الى تقديم دراسة جيوستراتيجية عن منطقة جنوب شرق آسيا وأهم قضاياها التي تشكل أسبابا رئيسة للتوجه الاستراتيجي الأمريكي نحوها، بالإضافة الى الإحاطة باستراتيجية الولايات المتحدة في احتواء الصين الصاعدة في منطقة نفوذها الأولى جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال دراسة العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة على فترتين متمايزتين رئاسيا (عهدتي باراك أوباما وعهدة دونالد ترامب)، والتي شهدت فيها الاستراتيجية الامريكية في جنوب شرق آسيا والموجهة أساسا للصين تباينا بين الشراكة والاحتواء.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج لدراسة الموضوع دراسة علمية: المنهج التاريخي ودراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي.

عناصر البحث: سيتم تناول موضوع "**التوجه الاستراتيجي الأمريكي تجاه جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين**" من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: محددات التوجه الاستراتيجي الأمريكي في جنوب شرق آسيا.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ومواجهة الصعود الصيني.

المبحث الأول:

محددات التوجه الاستراتيجي الأمريكي في جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

تتميز جنوب شرق آسيا (*Southeast Asia*) بأنها منطقة ذات ديناميكية و حيوية، فهي تعد محورا استراتيجيا مهما يربط بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، وتمتد على مساحة كبيرة تقدر بحوالي 1.7 مليون ميل مربع بتعداد سكاني يبلغ 638 مليون نسمة ويتوقع أن يجاوز ال700 مليون بحلول سنة 2030، تقع عند تقاطع أستراليا و جنوب آسيا الغربي و

شمالها الشرقي،[2] حيث تمتد من خليج البنغال في الغرب إلى المحيط الهادئ في الشرق، ومن جبال الهيمالايا في الشمال إلى أستراليا في الجنوب.

وهذه المنطقة تتكون من احدى عشر دولة هي بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار(بورما) والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام وتيمور الشرقية (التي استقلت عن اندونيسيا سنة 2002)،[3] كما تتوزع على اقليمين فرعيين، الإقليم الأول بحري بعدد كبير من الجزر بينما الثاني إقليم قاري يتصل بريا بالصين، وأكثر ما يلاحظ على دول المنطقة هو تميزها بالتنوع الشديد.[4]

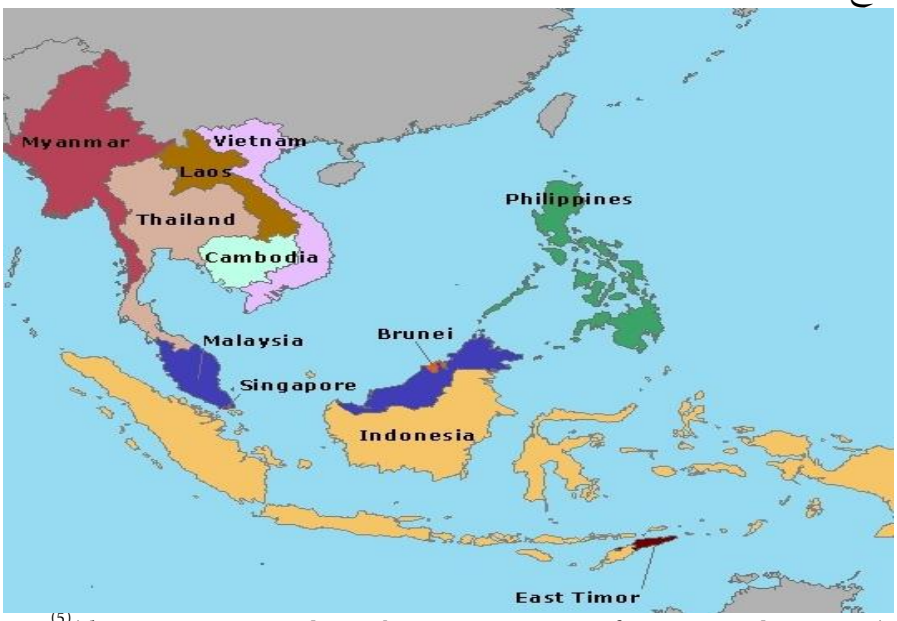

المصدر:(https://seasia.wisc.edu/southeast-asia-country-information-and-resources/)[5]

نلاحظ تنوع دول جنوب شرق آسيا في السياسة، والعرق، والثقافة، والدين، والاقتصاد، يعود هذا التنوع بالأساس الى تاريخ المنطقة مع المهاجرين والاستعمار فجنوب شرق آسيا قد تشكل من أربع موجات من المهاجرين: الصينيين والهنود والمسلمين والغربيين، بالإضافة الى عدد من المستعمرات حيث عانت المنطقة من مواجهة مطولة مع القوى الاستعمارية الأوروبية من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر (الهولندية، الفرنسية، البرتغالية والبريطانية).

بعد الحرب العالمية الثانية تحررت من الاستعمار الذي ساهم في تحديد هويتها الجماعية ما جعل دول المنطقة تتفق على نبذ جميع أشكال التدخل والتلاعب الخارجي كنتيجة لتاريخهم

الاستعماري، وبذلك صاغت دول جنوب شرق آسيا تقليدًا محايدًا ومستقلا بدأ في مؤتمر باندونغ عام 1955 والذي انبثقت عنه حركة عدم الانحياز، ثم اتفقوا على تأسيس الآسيان عام 1967 لدرء التدخل والتلاعب من قبل القوى الخارجية بشكل أكثر فعالية وإدارة أدوار هذه القوى في المنطقة وقد انضمت الى الآسيان لاحقا كل دول المنطقة عدا تيمور الشرقية.[6]

بالرغم من تنوعها لكنها تشترك في موقع استراتيجي هام، حيث لها حدود كبيرة برية وبحرية تقدر بآلاف الكيلومترات مع القوى الاقليمية الكبرى، ما يفتح أمامهم آفاقا تجارية واستراتيجية وطاقوية مهمة، كما تطل على أحد أكثر الممرات البحرية ازدحامًا في العالم المتمثل في "مضيق ملقا" والذي تمر عبره حوالي 40٪ من إجمالي حركة المرور العالمية، بما في ذلك 40٪ من صادرات وواردات النفط،[7] بالإضافة إلى اثنين من أكثر الموانئ والمطارات ازدحامًا مينائي (سنغافورة وماليزيا) ومطاري (شانغي في سنغافورة وسوفارنابومي تايلاند).

التنوع الاقتصادي في جنوب شرق آسيا مذهل ومفيد من الناحية التنافسية، حيث يوفر فرصًا للأنشطة الاقتصادية من جميع الأنواع بغض النظر عن انخفاض القيمة المضافة أو ارتفاعها، كما ينبثق جزء من الأهمية الاقتصادية للمنطقة من انفتاحها فلطالما كانت مفترق طرق عالميًا رئيسيًا لفترة طويلة جدًا، وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي للمنطقة في عام 2020 أكثر من 3.1 تريليون دولار أي أنه أصبح خامس أعلى ناتج محلي إجمالي في العالم.[8]

إن الخصوصية الجغرافية للصين وطموحاتها لتكوين مجال جيوسياسي في إقليمها، يتصاحب وغياب قوة منافسة لها في اقليمها، ما يجعل من منطقة جنوب شرق آسيا خطا أماميا للتوسع والنفوذ الصيني على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري وهذا ما يجعلها تقع في موضع التعارض مع المنظور الأمريكي للمنطقة وطموحاتها فيها[9]، فالمنطقة التي تشكل كمجموعة خامس أكبر اقتصاد في العالم وتشارك في تجارة ثنائية يبلغ إجمالي قيمتها 5.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا تمثل أيضا رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، مع الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات التي يبلغ مجموعها 105 مليار دولار سنويًا، مما يوفر أكثر من نصف مليون فرصة عمل في الاقتصاد الأمريكي.

كما تعد المنطقة الوجهة الأولى للاستثمار الأمريكي في آسيا بإجمالي تراكمي يبلغ 329 مليار دولار، أي أكثر من الشركات الأمريكية التي استثمرت في الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند مجتمعة، فهناك حوالي 4200 شركة أمريكية تعمل في جنوب شرق آسيا، غالبًا كجزء من سلسلة التوريد العالمية التي تصدر إلى أجزاء أخرى من العالم.[10]

هذا وتوفر الأسواق المفتوحة في المنطقة للولايات المتحدة فرصًا غير مسبوقة للاستثمار والتجارة والوصول إلى أحدث التقنيات، ما يفيد الاقتصاد الأمريكي وينعشه حسب قدرة الشركات الأمريكية على الاستفادة من قاعدة المستهلكين الواسعة والمتنامية في آسيا.[11]

كما أن بحر الصين الجنوبي الذي يتوسط جنوب شرق آسيا يمثل للولايات المتحدة منطقة مصالح حيوية تجعل من تصرفاتها تجاهه مبنية على مبدأ حماية المصالح كموجه أساسي لاستراتيجيتها في المنطقة[12] حيث تسعى الى الحفاظ على الهيمنة فيها فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مقال لها في مجلة السياسة الخارجية بأن مستقبل السياسة سيتحدد في آسيا والولايات المتحدة الأمريكية سيكون لها وجود متنامي في المنطقة.[13]

المطلب الثاني: قضايا جنوب شرق آسيا المحورية وتغير موازين القوى.

جنوب شرق آسيا تمتلك سمات وفرصًا استراتيجية مهمة تنشدها القوى الكبرى، كما أن المنطقة تشهد تحولًا في "ميزان النفوذ" بين الصين والولايات المتحدة، حيث أن قوة الولايات المتحدة ونفوذها يتضاءلان بما أن العديد من دول المنطقة تبدو وكأنها تسير في عربة باتجاه التحالف أكثر مع الصين[14] ما جعلها تسعى الى التوجه الاستراتيجي للمنطقة التي تعد مجال النفوذ الصيني الأول جغرافيا كما تحاول مواجهة القضايا التي تتسبب في خلل ميزان النفوذ فيها لصالح الصين.

صعود الصين: تزايد القلق من صعود الصين، فتوقع نهوضها سلميا في البداية تحول الى خوف من تهديد هذا الصعود السلمي الذي تنامى بصورة هائلة،[15] حيث أن صعود الصين وقوتها المتنامية تربك الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى والدول الآسيوية على حد سواء.[16]

خاصة وأن الصين أصبحت تقدم فرصا وتحديات مهمة جدا فمن جهة تتبنى بشكل مطرد السياسات الأمنية الدولية والإقليمية التي من شأنها أن تحسن من صورتها وموقعها في النظام العالمي ومن جهة أخرى تبدو بقوتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المتنامية على الصعيدين الإقليمي والدولي في موقع أفضل لتحقيق أهداف أمنية تخدم مصالحها الخاصة على المدى البعيد،[17] كما يمكن أن يلاحظ في السياسة التي انتهجها الرئيس الصيني "شي جينبينغ"، "*Xi Jinping*" حول دبلوماسية الجوار حين صرح بأن صعود الصين من شأنه أن يجلب المزيد من الفوائد لجيرانها وقد تبلورت هذه الدبلوماسية في أربع سمات أساسية يعبر

عنها ب تشين، تشنغ، هوي، رونغ أي: (الصداقة، الإخلاص، المنفعة المتبادلة والشمولية)[18]، كما أتبعت الصين هذه الدبلوماسية بمجموعة من أدوات "القوة الناعمة" مثل شبكات الأعمال، والمساعدة الخارجية، والسياحة، وزيادة التفاعلات والتبادلات الثقافية والتعليمية، وإنشاء مراكز ترويج باللغة الصينية والترويج الثقافي لتغيير العلاقات مع جيرانها.[19]

تهديد المسار الديمقراطي في جنوب شرق آسيا : أدى صعود الصين كمزود رئيسي للدفع الأجنبي وسوق لسلع جنوب شرق آسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، خاصة وأن الصين تقدم العديد من المساعدات الخارجية الى بعض دول جنوب شرق آسيا، وقد تميزت مساعداتها بأنها لا تفرض الشروط التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية عند تقديمها للمساعدات (في ما يتعلق بالديمقراطية وفتح الأسواق وحماية البيئة)، ومن بين أكثر الدول استفادة من المساعدات الصينية هي التي لديها علاقات متوترة مع الولايات المتحدة مثل كمبوديا واللاوس وميانمار، وهو ما أثار الشكوك حول سعي الصين الى تقويض جهود الدول الغربية لتعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي، والحد من الفساد، وحماية البيئة في البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا،[20] حيث اتهمت الصين بشكل متزايد بالسعي لتشكيل الحكم المحلي في جميع أنحاء المنطقة وذلك بطرق معادية للديمقراطية.[21]

فقد دعمت الحركات الشيوعية في جنوب شرق آسيا كاستراتيجية احتواء مضادة (على سبيل المثال: الحزب الشيوعي في بورما، الحزب الشيوعي التايلاندي، الحزب الشيوعي الفلبيني) والذين حصلوا جميعًا على دعم ملموس وغير ملموس من الصين التي حافظت على علاقات استراتيجية مع هذه الدول الاشتراكية في جنوب شرق آسيا[22] وهو ما دفع بعض دول المنطقة الى اعادة الاصطفاف تجاه الصين بدرجات، فقد انتقلت كل من كمبوديا ولاوس وإلى حد ما تايلاند وبروناي وماليزيا إلى المدار الصيني دون أي اثارة للانتباه.[23]

حتى عندما اشتكت الولايات المتحدة والدول الأوروبية في عام 2017 من أن كمبوديا تخلت عن المسار الديمقراطي وأن ميانمار انتهكت حقوق الأقلية المسلمة من الروهينجا وهددت بالعقوبات الاقتصادية، كانت الصين مستعدة للدعم الدبلوماسي وعرض المساعدة والاستثمار ما قوض المساعي الأمريكية لإرساء الديمقراطية بين هذه الدول.[24]

بالتالي فإن أمن الولايات المتحدة الأمريكية وازدهارها وقيمها ستتعرض للضغط ونهجها تجاه الصين سيواجه انتكاسة كبيرة فنفوذ الصين في جنوب شرق آسيا وسياساتها المنتهجة من

شأنه أن يقلل من نفوذ وتحالفات وشراكات أمريكا في المنطقة، ويضع الشركات الأمريكية في وضع غير مؤات، ويشع اللاليبرالية واللاديمقراطية إلى الخارج.[25]

مبادرة الحزام و الطريق الصينية: تعتبر مبادرة الحزام والطريق (BRI) العابرة للقارات استراتيجية الصين الكبرى التي سيكون لها تأثير رئيسي على تطورات البنية التحتية العالمية وعلى النظام العالمي ككل، حيث تم وصفها بأنها أكبر برنامج للبنية التحتية في تاريخ البشرية، فالمبادرة تهدف إلى ربط آسيا بأوروبا وأفريقيا عن طريق البر والبحر،[26] وتحتل منطقة جنوب شرق آسيا مكانة بارزة فيها مع مشاركة كل دولة من دول الآسيان إلى حد ما، فمن خلالها اكتسبت الصين مكانة في جنوب شرق آسيا بانتقاء دول المنطقة واحدا تلو الآخر، الى درجة أنه لا توجد دولة في جنوب شرق آسيا تستطيع الآن تحمل مواجهة الصين بمفردها.[27]

هذا ما جعل الاستراتيجيين الأمريكيين ينظرون لها كوسيلة لشن هجوم جيو-اقتصادي يؤدي الى توسع نفوذ الصين في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، أي أنها تمثل تهديدًا للنظام الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة خاصة وأنها تعبر عن المكانة الدولية الجديدة للصين كقوة عالمية لا تقتصر مصلحتها الذاتية على آسيا، بل يمتد نفوذها دوليا، وتسعى إلى تعاون مؤسسي على نطاق عالمي[28] بالحفاظ على جزء كبير من المشهد السياسي والاقتصادي العالمي لضمان الاستقرار المحلي والنمو الاقتصادي لتمكين نظام جديد للاستثمار والتجارة الحرة متمحور حول الصين.[29]

صعود الصين العسكري : خلال العقدين الماضيين، اتخذت الصين بعض قرارات السياسة الخارجية المهمة، كزيادة وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي، وتطوير أسلحة قد تتحدى البحرية الأمريكية في غرب المحيط الهادئ[30]، فصعود الصين الاقتصادي صاحبه صعودها العسكري حيث قامت بتحديث جيشها وكثفت من أنشطتها العسكرية، ما جعل الدول الآسيوية الأخرى تقلق بشأن القوة والأنشطة العسكرية الصينية المتزايدة بالقرب منها،[31] هذا التحديث العسكري الصيني ساهم في زيادة أهمية جنوب شرق آسيا للولايات المتحدة كمنطقة استراتيجية لاحتواء الصين و دفع بجميع دول الآسيان باستثناء كمبوديا ولاوس لانفاق مبالغ متزايدة على الدفاع وشراء معدات عسكرية جديدة،[32] رغم أن ذلك لا يقارن بالقوة العسكرية التي اكتسبتها الصين حيث نمى إنفاقها العسكري من(79.8 مليار دولار أمريكي سنة 2005) إلى (215 مليار دولار أمريكي في عام 2015) أي حوالي 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الا أن الصين صرحت بأنها تعمل على تعزيز جيشها لحماية تجارتها البحرية وأمن الطاقة في إطار استراتيجيتها "عقد اللؤلؤ" وهذا لطمأنة دول جوارها الذين تسبب ارتفاع قوتها العسكرية المطرد في اثارة مخاوفهم وتحدي الولايات المتحدة في المنطقة حيث أن أحد أهداف السياسة الخارجية للصين هو أن يكون الجيش الصيني القوة الإقليمية في آسيا حيث يدير الآسيويون شؤونهم بأنفسهم وذلك لتقليل تأثير الولايات المتحدة كقوة إقليمية حالية في آسيا بينما هي ليست آسيوية ثقافيًا وجغرافيا.[33]

نزاعات بحر الصين الجنوبي: يعتبر بحر الصين الجنوبي احدى بؤر التوتر الكبرى في جنوب شرق آسيا، حيث يشهد تنافسا محموما بين أميركا والصين، إذ تتصاعد القوة العسكرية للصين خاصة قوتها البحرية وتحاول الولايات المتحدة الحد منها للحفاظ على تفوقها الإقليمي والعالمي والالتزام بحماية حلفائها في المنطقة،[34] رغم أن نزاعات المنطقة كانت هادئة في الفترة بين 2002 و2012 ولم تتأجج الا بفعل استراتيجية الولايات المتحدة في الانعطاف نحو آسيا وسعيها لترسيخ نفوذها في المنطقة.[35]

تشمل نزاعات بحر الصين الجنوبي جمهورية الصين الشعبية وتايوان وأربعة دول من جنوب شرق آسيا هي بروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام، أسبابه تتمثل في الخلافات حول جزر باراسيل والنزاعات متعددة الأطراف حول جزيرة سبراتلي، حيث ارتفعت حدة هذه النزاعات بين الصين والمطالبين الآخرين في بحر الصين الجنوبي وأصبحت معقدة بمرور الوقت وربما تكون قابلة للانفجار في المستقبل المنظور خاصة وأن الصين تنتهج استراتيجية موجهة نحو البحر جنوبًا [36] لرغبتها في السيطرة على ممرات مائية وجزر استراتيجية وحقول نفط وغاز مهمة، باستغلال عدم وجود تخطيط للحدود البحرية، فضلا عن وجود رغبات بتوسيع مجالها البحري ورفض التضييق عليها في الممرات البحرية، لذلك وفي ظل هذه الأوضاع سعت الولايات المتحدة الى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة[37] فاذا نجحت الصين في تأكيد سيادتها في بحر الصين الجنوبي فسوف تكون قادرة على التغلغل بعمق في جنوب شرق آسيا والهيمنة على دول المنطقة والسيطرة على ممرات بحرية مهمة وهو الوضع الذي يقوض ويضر المصالح الأمريكية في المنطقة.[38]

كان الموقف الرسمي للولايات المتحدة هو أنها تهتم فقط بحرية الممرات البحرية والملاحة، ما جعل موقفها يبدوا محايدًا، ولكن في الواقع لا يمكن أن تكون محايدة، لأنها حليف لعدد من الأطراف المعنية في النزاعات الإقليمية في آسيا،[39] كما أنها تعتزم الاستفادة من التوتر حول

نزاعات الأراضي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا الأخرى لاحتواء الصين والحفاظ على النفوذ الأمريكي وإعادة التوازن في المنطقة.[40]

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ومواجهة الصعود الصيني

في كتابه "مأساة سياسة القوى العظمى" يرى "جون ميرشايمر" بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض التوازن من منطقة ما وراء البحار ويحلل ذلك بأن القوى العظمى المهيمنة إقليميا تحاول منع القوى الصاعدة في المناطق الأخرى من الهيمنة في اقليمها،[41] كما ناقش "صامويل هنتنغتون" هذه الفكرة بتساؤله حول ما اذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى ستذهب الى خيار الحرب لمنع الصين من التحول الى قوة إقليمية مهيمنة في محيطها الإقليمي[42] خاصة وأنه كلما أصبحت الدول أكثر قوة فهي تتجه إلى فرض سيطرة أكبر على بيئتها الاقليمية المباشرة من أجل تعزيز أمنها ونفوذها وهو ما يتوافق مع الصين الصاعدة التي تستمر قوتها الاقتصادية والعسكرية في النمو بمعدلات مذهلة.[43]

الا أن الصين تمكنت من الازدهار والنمو داخل النظام الحالي القائم فعلا بالتالي فليس من الضروري أن يتحول صعودها سعيا للهيمنة[44] خاصة في محيطها الإقليمي "جنوب شرق آسيا" حيث تميز صعودها السلمي ذي الخصائص الصينية باستراتيجية لا هيمنة ولا توسع وتعاون مربح للجانبين،[45] كما أن النظر الى العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يوضح بأنها الأكثر تعقيدا في العالم فآفاقها لا تحدد رفاهية البلدين فحسب بل تؤثر على مستقبل العالم وتشكله.[46]

وعلى هذا الأساس تتجه الولايات المتحدة الأمريكية الى الحفاظ على التوازن بين إدارة الفرص والتوقعات المنطقية في علاقتها مع الصين،[47] حيث استخدمت سياسة ذات وجهين للتحوط من الصين الصاعدة، تمثلت في مقاربة براغماتية للتعاون مع الصين في القضايا ذات الاهتمام المشترك ودمجها في النظام الدولي، مع اتخاذ موقف سياسي والحرص على توازن القوى في حالة ما اذا اتجهت الصين لتغيير سلوكها بما لا يتوافق مع قواعد النظام الدولي.[48]

المطلب الأول: شراكة بملامح الاحتواء واستراتيجية إعادة التوازن (2009 – 2016)

لطالما أثير الجدل في العلاقات الصينية الأمريكية باعتبارها من أهم القضايا الاستراتيجية المستقبلية في العالم حول ما إذا كانت الصين "شريكًا" أو "خصمًا" وما إذا كان ينبغي "احتواء" الصين أو "إشراكها" في النظام الدولي.[49]

وباندلاع أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة سنة 2008 أخذت العلاقات الصينية الأمريكية تتغير بعد أن انتهزت الصين فرصة الأزمة المالية لتوسيع مصالحها عبر العالم ما دفع بالولايات المتحدة للتحول الاستراتيجي للصين،[50] حيث ظهرت معالم هذا التحول في تعهد" باراك أوباما"،"*Barack Obama*"خلال حملته الانتخابية الأولى بتنسيق الولايات المتحدة لعلاقات مبنية على الشراكة والتحالف مع الصين الصاعدة ما يشجعها على لعب دور مسؤول كقوة متنامية ودعم النظام الدولي لمعالجة القضايا العالمية المشتركة.[51]

وقد شهدت سياسته المبدئية تجاه الصين بعض التوافق بتوليه الرئاسة، ظهر ذلك في تصريحاته بأن الولايات المتحدة ترحب بصعود الصين،[52] كما أشار مدير الشؤون الآسيوية في إدارة أوباما "جيفري بادر" في ما يتعلق بالصين إلى أن استراتيجية الإدارة تقوم على: الترحيب بصعود الصين وضمان أن هذا الصعود يتماشى مع النظام الدولي، بالإضافة الى اشراك الصين في النظام الليبرالي العالمي، والسعي لتشكيل بيئة آسيوية هادئة بخلق تحالفات متوازنة لكبح الصين الصاعدة وطمأنة الحلفاء بالتأكيد على أن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة هو الأقوى في المنطقة.[53]

هذه السياسة تجاه الصين تظهر انعكاسا لديناميكية ما بعد الحرب الباردة لعنصر المشاركة في سياسة الولايات المتحدة تمثل في حقيقة أن الصين والولايات المتحدة يشكلان أكبر شريك تجاري لبعضها البعض كما طور البلدان شبكة كثيفة من الحوارات الدبلوماسية والعسكرية، بالإضافة لفتح الحدود أمام دخول المدنيين من كلا البلدين إلى جانب التوسع الهائل في الاتصالات الثنائية الاقتصادية، في المقابل كان هناك توسع أكثر دقة في ما يعرف بالاحتواء الزاحف، فقد حافظوا على مجموعة من الالتزامات الأمنية الإقليمية في آسيا تهدف إلى ردع أي جهد عسكري للصين[54] ما جعل استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تتباين بين المشاركة المعلنة والاحتواء الزاحف.

حيث اتخذ أوباما بالفعل خطوات لتطبيق سياسة الاحتواء بانتهاجه نهجا واقعيا استجابة لتطور الصين فهدف الاحتواء يستند إلى الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي والسياسي عالميا،[55] وتم توجيهه بالأساس لمجال الصين الحيوي الأول جنوب شرق آسيا، ويمكن رصد هذا الاحتواء الزاحف على النحو التالي:

- انشاء برنامج للتمويل العسكري الأجنبي مع دولة فيتنام (*FMF*) سنة 2009، واستحداث تدريبات بحرية مشتركة مع البحرية الفيتنامية بالإضافة الى قبول ضباطها في كليات الأركان الأمريكية والسماح للمسؤولين العسكريين الفيتناميين بالمشاركة في رحلات الطيران إلى حاملات الطائرات الأمريكية القريبة لمراقبة عمليات الإطلاق.(56)

- بحلول نهاية عام 2009 وافقت الإدارة الأمريكية على مبيعات أسلحة بقيمة 6 مليارات دولار لتايوان تتألف من صواريخ باتريوت وطائرات عمودية من طراز بلاك هوك ومعدات اتصالات عسكرية.(57)

- في 2010 ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين العلاقات الدفاعية الثنائية مع كمبوديا ودعتها للمشاركة في التعاون السنوي الذي تقوده الولايات المتحدة للاستعداد والتدريب (CARAT) مع إقامة مناورة لحفظ السلام بين البلدين ونشر أفراد من القوات الخاصة في السفارة الأمريكية في كمبوديا لإجراء تدريب مشترك كما تضاعف ثلاث مرات الإنفاق على أنشطة التعاون الدفاعي مع كمبوديا.(58)

- استئناف التدريب المشترك لوحدات القوات الخاصة الإندونيسية والتوقيع على عدد من الاتفاقيات في مجالات الصحة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع، وفي جنوب شرق آسيا تجديد التحالفات مع الفلبين بزيادة عدد زيارات السفن وضمان التدريب الناجح للقوات الفلبينية وإنشاء مركز للجهود الإنسانية الإقليمية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث في تايلند.(59)

- بالإضافة الى المبادرة الأمريكية المتعلقة بنزاعات بحر الصين الجنوبي خلال الاجتماع السنوي سنة 2010 للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بدعمها للفلبين على طرح القضية بشكل متعدد الأطراف(60) حيث أوضحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون موقفًا أمريكيًا أكثر عدائية ورفضت صحة مطالبة الصين بالخط ذي النقاط التسعة من خلال التأكيد على أن المطالبات البحرية يجب أن تنبثق فقط من المطالبات المشروعة بالخصائص البرية.(61)

بعد أن أطلق الرئيس أوباما استراتيجيته "المحورية" للانعطاف تجاه آسيا في عام 2012 كان جنوب شرق آسيا محور التركيز الجغرافي المركزي لهذه الاستراتيجية(62)، فإعادة التوازن تمثل سعي الولايات المتحدة لإعادة توجيه استراتيجيتها استجابة للنمو الاقتصادي والجيوسياسي السريع في المنطقة، ومع ذلك تم انتقاد هذه الاستراتيجية بأنها مجرد جهود أميركية

لاحتواء الصين[63]، حيث كان الاحتواء هو الأساس المنطقي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبغض النظر عن مدى تأثير مفاهيم المشاركة تجاه الدول الكبرى مثل الصين[64] الا أن إدارة أوباما نفت سعي أمريكا إلى تقييد نمو الصين واحتوائها حيث صرحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بأن ازدهار أمريكا أمر جيد للصين والصين المزدهرة أمر جيد لأمريكا، وكلا البلدين بإمكانهما الكسب من التعاون أكثر بكثير من الصراع،[65] بالتالي ومنذ ظهور إعادة التوازن ركزت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها من الناحيتين العمودية والأفقية، فوسعت الانتشار العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ و جنوب شرق آسيا، وكثفت التعاون الدفاعي مع دول المنطقة، ومن ثم تبنت سياسة تداخلية ومواجهة متزايدة تجاه الصين في النزاعات البحرية، وبدأت في تحسين العلاقات مع ميانمار كشريك استراتيجي محتمل.[66]

كما وضعت أهدافا استراتيجية بعيدة المدى مثل هدف إنشاء قاعدة تمثل 60٪ من جميع القوات البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ بحلول عام 2020، وتعزيز التنسيق مع حلفائها في المنطقة كاليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، تايلاند والفلبين[67] وتسريع وتيرة التدريبات العسكرية المشتركة مع الشركاء الاقليميين الاستراتيجيين فطورت التعاون الدفاعي مع الفلبين واندونيسيا وفيتنام، كمبوديا، ماليزيا وبدرجة أقل مع ميانمار، كما بدأت فرقة العمل البحرية الجوية البرية بأستراليا مناوراتها، وأعلنت عن خطط لتأمين وصول الولايات المتحدة المعزز إلى القواعد الجوية والبحرية الأسترالية بالإضافة الى زيادة طفيفة في وجود القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية.

بالرغم من أن الاهتمام الموجه للمبادرات العسكرية طغى على الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية للمحور الا أن الولايات المتحدة قادت المحادثات الهادفة إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عرفت بالشراكة عبر المحيط الهادئ[68] والتي طرحت على أنها "المعيار الذهبي" للتجارة العالمية وتضمنت اثني عشر دولة مطلة على المحيط الهادئ بما في ذلك أربعة من جنوب شرق آسيا في البداية حيث عزز الأمل والطموح المحيطان بهذه الشراكة من احتمالية انضمام دول إقليمية أخرى إليها [69].

وشاركت باستمرار في العديد من المنتديات المتعددة الأطراف، مثل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (*ASEAN*) وقمة شرق آسيا (*EAS*) حيث أوفدت كبار صانعي السياسات إلى المنطقة للحضور بمعدل متواتر كبير وبدأت في الانخراط بقوة في المنطقة.[70]

ومع ذلك، لا تريد الولايات المتحدة التعامل عسكريا مع الصين مباشرة، بدلاً من ذلك ستوفر التركيبات الأساسية الثنائية لها التدخلات الضرورية للحفاظ على "توازن القوى" بين الصين وجنوب شرق آسيا فأوباما في سعيه للانعطاف نحو آسيا واحتواء الصين اعتمد على استراتيجية تتنوع بين إقامة تحالفات عسكرية وسياسية واقتصادية مع دول جنوب شرق آسيا الأصغر والمجاورة للصين واستخدام توازن القوى لتعبئة الدول الصغيرة المتحالفة لمواجهة قوة الصين المتوسعة ما يعزز قدرة القوى الصغيرة في جنوب شرق آسيا على التفاوض ومقاومة التأثيرات الصينية في سياساتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

بالإضافة إلى المشاركة في بناء سلاسل التطويق المحيطة بالصين الاشتراكية، ما يسمح للقوى الصغيرة في جنوب شرق آسيا بعدم الاعتماد بشكل مفرط على الصين، كما أنه يهدف أيضًا إلى مواجهة الإصرار الإقليمي المتزايد والتأثيرات العالمية للصين من خلال تشجيع دول جنوب شرق آسيا على تعزيز مشاركتها مع الدول الغربية وتمكينها في المنطقة بحيث تكون حازمة مع الصين بشأن القضايا المتعلقة بالسيادة مثل الموارد الطبيعية والمطالبات الإقليمية.[71]

بحلول الوقت الذي ترك فيه أوباما منصبه، لم يكن موقع الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا أقوى من أي وقت مضى بسبب سياساته في المنطقة[72] حيث كانت سنوات باراك أوباما أيامًا قوية لجنوب شرق آسيا شهدت فيها اهتماما أمريكيا مركزا وتكريسا للعديد من الموارد لترسيخ نفوذها في المنطقة.[73]

المطلب الثاني: بين الاستمرارية والتغيير في جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (2016-2020)

عبر "دونالد ترامب"، "*Donald Trump*" عن الصعود المتسارع للصين بوصفه أكبر تهديد طويل الأمد يواجه الولايات المتحدة ما دفعه الى السعي لتغيير سياسته تجاه الصين من الشراكة إلى الاحتواء،[74] وهذا بمحاولة تنظيم سلوك الصين في النظام الدولي وتثبيت مجال ومستوى النمو الاقتصادي فيها حتى تكون غير قادرة على تهديد أو تحدي الهيمنة الأمريكية من خلال مبادرة استراتيجية موازية لفك الارتباط مع الصين.[75]

فقد تعهد ترامب أثناء حملته الانتخابية بوضع "أمريكا أولاً" وجعلها عظيمة مرة أخرى بمعارضته التجارة الحرة متعددة الأطراف وتعهده بتقليل التزامات أمريكا الدولية[76] وبدء حرب تجارية مع الصين، رغم أنه لم يقم بتنفيذ الإجراءات الاقتصادية ضدها فور توليه الرئاسة لانشغاله بإيجاد حلول لتقليل العجز التجاري الأمريكي مع الصين أولا، الا أن اختياراته

للموظفين التجاريين الرئيسيين تشير إلى نيته في تبني موقف أكثر صرامة تجاهها بشأن الخلافات التجارية،[77] بالتالي من الصعب عودة العلاقات الصينية الأمريكية إلى الشراكة فالصراع التجاري ليس سوى بداية لصراع أوسع، والمنافسة الاستراتيجية بين البلدين تسير في طريق الحتمية وتميل إلى أن تكون طويلة الأمد، خاصة وأن دوافع هذه الحرب التجارية تركز على النية الاستراتيجية لاحتواء الصين واحتواء قدرتها على الابتكار المستقل واللحاق بركب الابتكار التكنولوجي.[78]

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017 استراتيجيتها للأمن القومي، والتي حددت بأن "عصر- تنافس القوى العظمى قد عاد"، كما جعلت الصين في المرتبة الأولى كمنافس استراتيجي ومعتد اقتصادي يجب السعي لردعها وتقييدها باعتبارها قوة مراجعة أو تعديلية تسعى إلى تشكيل عالم مناقض لقيم ومصالح الولايات المتحدة[79]، هذه هي المرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة التي تحدد فيها الحكومة الأمريكية منافسة القوى العظمى في وثيقة رسمية على أنها من سمات النظام الجديد ما يدل على أنها تلتزم بموازنة نفوذ الصين المتزايد من خلال الوسائل السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة.

بالتالي فان صدور استراتيجية الأمن القومي الأمريكية أظهرت بأن توجهات الولايات المتحدة تجاه الصين تتخذ منعطفًا كبيرًا، حيث تحولت اللهجة الرسمية من المشاركة إلى الفصل والموازنة والمواجهة[80]، كما وردت توصيفات مماثلة في خطاب نائب الرئيس الأمريكي "مايك بنس" في قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (*APEC*) سنة 2018، بتوجيهه عدة اتهامات إلى الصين ركز فيها على التدخل الصيني في الشؤون الداخلية الأمريكية والممارسات التجارية غير العادلة واستخدام "دبلوماسية الديون" لتقويض سيادة الدول المشاركة في مبادرة الصين "الحزام والطريق".[81]

تغير لهجة الخطاب الموجه للصين يجعل إدارة ترامب تخاطر بخلق حرب باردة معها في حين أن ما تحتاجه آسيا هو نهج إقليمي يقوم على توازن مستقر للقوى،[82] كما أن المنافسة الاستراتيجية المزدهرة مع الصين تتطلب اقتصادا نابضا بالحياة وتنافسي- للحفاظ على ميزة الولايات المتحدة العسكرية على المدى الطويل[83] وهو ما قد يتهدد بسعي ترامب لاستبدال الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف بالعديد من الصفقات الثنائية الغير فعالة لأنه يتجاهل حقيقة أن سلاسل التوريد للعديد من المنتجات أصبحت معولمة بالفعل، مع حدوث مراحل الإنتاج في بلدان متعددة ومن جهة أخرى تجد البلدان الأصغر نفسها أفضل في ظل الإطار

متعدد الأطراف، حيث يمكنها تشكيل تحالفات لتعويض اختلال توازن القوى مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة.[84]

سياسة ترامب تجاه الصين عمقت التساؤلات حول شكل سياسته الخارجية تجاه جنوب شرق آسيا ما اذا كان سيفي بوعوده الانتخابية بإعادة النظر في الالتزامات تجاه الأصدقاء والحلفاء والابتعاد عن الاستراتيجية السائدة في جنوب شرق آسيا وقلب النظام الذي أدى إلى ازدهار المنطقة وديناميكيتها الاقتصادية[85] فسياسة "أمريكا أولاً" المتمثلة في مضايقة وإهمال الحلفاء والشركاء ومراجعة الالتزامات الأمنية للبلاد تجاه الحلفاء الإقليميين أدت إلى تقويض الثقة وتعميق التصورات النقدية للولايات المتحدة في معظم أنحاء جنوب شرق آسيا.[86]

بالتالي فقد بدأت العلاقة بين الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا في ظل إدارة ترامب على أساس متقلب خاصة وأن ترامب في أيامه الرئاسية الأولى قام بسحب الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ وهو ما دفع بلجنة مجلس النواب الأمريكي للشؤون الخارجية حول آسيا بالتصريح أن الاستراتيجية الأمريكية لإشراك آسيا ولا سيما جنوب شرق آسيا اعتمدت بشكل كبير على الشراكة عبر المحيط الهادئ و بانسحاب الولايات المتحدة لم يكن هناك الكثير من السياسة المتبقية،[87] وقد تأثرت اقتصادات جنوب شرق آسيا بالآثار غير المباشرة لانسحاب الولايات المتحدة من الشراكة (*TPP*) حيث أن هناك أربع دول من جنوب شرق آسيا مشاركة في هذه الصفقة التجارية الإقليمية الضخمة.[88]

وبغض النظر عن انسحاب الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط فان خطابات ترامب المعادية والمناهضة للإسلام تسببت في العديد من المخاوف خاصة في اندونيسيا التي لديها أكبر عدد من المسلمين في العالم(حوالي 205 مليون مسلم)،[89] وهو ما جعل نائب الرئيس الأمريكي يقوم بزيارة اليها لتهدئة الوضع كما زار أكبر مسجد في جنوب شرق آسيا وأشاد بالشكل "المعتدل" للإسلام في إندونيسيا، ثم قام بتوقيع ما يقارب 8 مليارات دولار من صفقات الطاقة خلال زيارته، والتقى أيضًا بالأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وألزم الرئيس بزيارة المنطقة لحضور قمة الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا في الفلبين وقمة التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ في فيتنام.[90]

ولكن نظرًا لتفضيل إدارة ترامب للثنائية، على عكس إدارة أوباما التي شاركت بنشاط في رابطة دول جنوب شرق آسيا، فقد تعامل ترامب مع المنظمات الإقليمية بلا مبالاة حيث لم

يولي اهتماما لرابطة دول جنوب شرق آسيا كما قطع حضوره في قمة شرق آسيا (EAS) في 2017 وفي 2019 أرسلت الإدارة وفدًا أمريكيًا من أدنى مستوى إلى (قمة شرق آسيا) و(قمة الآسيان والولايات المتحدة) وبسبب الوباء تم تأجيل القمة الخاصة بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا الى أجل غير مسمى.[91]

كما عقد ترامب اجتماعات ثنائية قليلة جدًا مع رؤساء حكومات جنوب شرق آسيا ويبدو أنه نادراً ما تحدث عبر الهاتف معهم أيضًا، وباستثناء الفلبين، لم تستجب دول جنوب شرق آسيا بشكل إيجابي لضغط إدارة ترامب من أجل الصفقات التجارية الثنائية،[92] كما أنه واعتبارًا من عام 2020 صدم سوء تعامل الولايات المتحدة مع جائحة "كوفيد19" دول جنوب شرق آسيا وكشف عن انهيار حقيقي للحوكمة حيث أدت سنوات من الحزبية السياسية المريرة والمأزق في الكونجرس إلى تشويه صورة الاحترام للديمقراطية الأمريكية في آسيا والعالم ككل[93].

في حين أن المشاركة الدفاعية الأمريكية مع دول جنوب شرق آسيا في عهد ترامب تميزت بالاستمرارية وتعززت في إطار مشاركتها في اتفاقية السياسة الحرة والمفتوحة في المحيطين الهندي والهادئ (*FOIP*) ، حيث عززت الإدارة منطقة مترابطة تتكون من تحالفات ثنائية وشراكات وترتيبات متعددة الأطراف وسعت إلى زيادة مبيعات الأسلحة إلى المنطقة كما تم تطبيع العلاقات الدفاعية بين الولايات المتحدة وتايلاند، وتعزيز الأمن مع فيتنام وسنغافورة وإندونيسيا وتحسين العلاقات الفلبينية الأمريكية المتوترة، في حين ظلت العلاقات العسكرية مع كمبوديا وميانمار ولاوس محدودة بسبب العقوبات الأمريكية وارتباط هذه الدول بالصين.[94]

لم يتوقف ترامب عن تصعيد نهجه العدائي تجاه الصين على الرغم من قمة "ترامب_شي" التي بدى وكأن الزعيمين قد حظيا بعدها بعلاقة جيدة وشخصية،[95] فحقيقة أن ترامب أجرى محادثة هاتفية مع رئيسة تايوان بعد فوزه الرئاسي دعى الى اثارة الشكوك حول تغيير الولايات المتحدة موقفها من سياسة "صين واحدة"،[96] كما أثار احتمال مواجهة مباشرة بين البلدين رغم أن مصداقية الردع للولايات المتحدة قد تتأثر من خلال توسيع نطاق الالتزامات الدفاعية الأمريكية إلى دول وأقاليم هامشية للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ومع ذلك تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي الصيني.[97]

بالتالي فان براغماتية ترامب يمكن أن تجعل الاستراتيجية الأمريكية أكثر عدوانية خاصة وأنه لا يزال يرى آسيا كنقطة محورية استراتيجية ما يدفع للتحذير من استمرار احتوائه للصين

بنهج مختلف عن إدارة أوباما، كما أن سياسته المتشددة في آسيا تهدف الى مطالبة الحلفاء الأمريكيين بتحمل مسؤولية أكبر،[98] فهو لم ينسحب بالكامل من المنطقة حيث ساند دول جنوب شرق آسيا في نزاع بحر الصين الجنوبي وجعله محط تركيزه الرئيسي. منذ عام 2017 بزيادة وتيرة مهام الجيش الأمريكي في المنطقة، فقد أجرت البحرية الأمريكية 24 عملية بحرية للملاحة (*FONOPs*) في الجزر المتنازع عليها ستة أضعاف ما كانت عليه خلال إدارة أوباما وهو ما جعل سياسته الصارمة بشأن بحر الصين الجنوبي تحظى بالترحيب من قبل المطالبين في جنوب شرق آسيا، وخاصة دعمها لحقوقهم السيادية في مناطقهم الاقتصادية الخالصة.[99]

وبالرغم من ذلك فحتى لو حافظت الولايات المتحدة على وجودها في آسيا، يبقى الصراع العسكري بينها وبين الصين احتمالًا ضئيلًا في ظل إدارة ترامب فمن غير المرجح أن تشن الولايات المتحدة حربًا مع الصين على تايوان أو بحر الصين الجنوبي على الرغم من الخطاب المتشدد لإدارة ترامب فالصين لها قيمة بالنسبة للولايات المتحدة في تحقيق أهداف أخرى أكثر أهمية، واختيار صراع عسكري مع الصين مستبعد جدا مهما تغير رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية.[100]

الخاتمة:

من خلال ما سبق نخلص الى أن موقع جنوب شرق آسيا الجيوستراتيجي والمحاذي للصين الصاعدة جعلها منطقة تنافس للقوى العظمى الأمريكية والصينية، فقد توجهت الولايات المتحدة للمنطقة باستراتيجية محورية أطلقها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للانعطاف الاستراتيجي نحو آسيا وإعادة التوازن والتي أكد فيها على أهمية الشراكة في العلاقات الصينية الأمريكية، حيث أن اشراك الصين في النظام الدولي وجعلها تواصل صعودها الناجح في اطاره من شأنه أن يقوض أي رغبة لها في الخروج عن فلكه، في حين أظهر سعيه للتحالفات متعددة الأطراف والتنافس و تعزيز العلاقات الدفاعية مع دول جنوب شرق آسيا النوايا الأمريكية لاحتواء الصين بمنطق الشراكة والعلاقات التعاونية.

وبالرغم من أن فترة ازدهار العلاقات الامريكية مع دول جنوب شرق آسيا والصين شهدت تراجعا وتذبذبا بمجيء خلف أوباما الرئيس "دونالد ترامب" الذي أظهر بخطاباته المعادية للصين عزما على الاحتواء المباشر تبعه اهمال ومقاطعة متعمدة للشراكات والتحالفات متعددة الأطراف مع دول جنوب شرق آسيا، الا أن الصعود الصيني المتنامي والمصالح الأمريكية في جنوب شرق آسيا وأهمية المنطقة المتنامية ستجعل من التوجه الاستراتيجي

الأمريكي للمنطقة أمرا أساسيا في مختلف الحكومات المتعاقبة عليها وإن اختلفت مبادئه فأساسه مشترك.

الهوامش:

(1) Kishore Mahbubani & Jeffery Sng, The Asean Miracle, Ridge Books, Singapore,2017, P133.

(2) David Shambaugh, where great powers meet "America and China in Southeast Asia", Oxford University Press, New York, 2017, P27.

(3) Peter A Coclanis, Opinion–Southeast Asia: global rock star in waiting, article,18/03/2021, seen it: 10/02/2022, at 9:00 Gmt, Available in: https://www.e-ir.info/2021/03/18/opinion-southeast-asia-global-rock-star-in-waiting/.

(4) ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، التنافس الاستراتيجي الصيني-الأمريكي في جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جامعة قسنطينة3، جويلية2018، ص101.

(5) Southeast Asia Country Information and Resources, seen it:15/03/2022, Available in: https://seasia.wisc.edu/southeast-asia-country-information-and-resources/.

(6) David Shambaugh, Op.cit, P9.

(7) Barthélémy Courmont & Eric Mottet, L'Asie du sud-est: Pré carré chinois, Ou limites de la stratégie expansionniste de Pékin?, Recherches internationales, n °98, janvier-mars 2014, P106.

(8) Peter A Coclanis, , Op.cit.

(9) Daniel Kliman, Addressing China's Influence in Southeast Asia: America's Approach and the Role of Congress, article,08/05/2019, seen it:25/02/2022,at 8;00 Gmt, Available in: https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep28735.pdf.

(10) Murray Hiebert, Under Beijing's Shadow" Southeast Asia's China Challenge", Centre for strategic and international studies, London, 2020,P28.

(11) Hillary Clinton, America's Pacific Century, article 11/10/2011, seen it:20/01/2022,at 9;00 Gmt, Available in: https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/.

(12) شريفة كلاع، مركزية الصين في مجالها الحيوي الأول، جنوب شرق آسيا والبحث عن توطين النفوذ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص466.

(13) Hillary Clinton, Op.cit.

(14) David Shambaugh, Op.cit, P13.

(15) Xi Xiao & Men Honghua, Chinese Diplomacy in the New Era, Springer Nature, Singapore,2021, P173.

(16) ديفيد شامبو، احتواء الصين أم اشراكها؟، في: مايكل إي براون وآخرون، صعود الصين، ترجمة: مصطفى قاسم، مصر، المركز القومي للترجمة،2010، ط1، ص377.

(17) نجيم حذفاني، الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين وانعكاساتها على المكانة الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا-باسيفيك، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد01، جانفي2021، ص319.

(18) Julia Dinh Luong, China's Dilemma in the South China Sea and the Arbitration Tribunal - Implications on China's Regional Strategy in Southeast Asia, International Journal of China Studies, 2016, P301.

(19) Daniel Kliman, Op.cit.

(20) Thomas Lum & Wayne M Morrison & Bruce Vaughn, China's "Soft Power" in Southeast Asia, prepared for members and committees of congress, Washington,2008, PP7-8.

(21) Daniel Kliman, Op.cit.

(22) Pack Nung Wong, Destined Statecraft Eurasian Small Power Politics and Strategic Cultures in Geopolitical Shifts, Springer, Singapore, 2018, P61.

(23) David Shambaugh, Op.cit, P I2.

(24) Murray Hiebert, Op.cit,P31.

(25) Daniel Kliman, Op.cit.

(26) Vera Schulhof & Detlef Van Vuren & Julian Kichherr, The Belt and Road Initiative (BRI): What Will it Look Like in the Future?, Technological Forecasting and Social Change, volume175, February2022, P1.

(27) David Shambaugh, Op.cit,P12.

(28) Xi Xiao & Men Honghua, Op.cit, P178.

(29) Collin Flint & Zhang Xiaotong, Historical–Geopolitical Contexts and the Transformation of Chinese Foreign Policy, the Chinese Journal of International Politics, Volume12, August 2019, P297.

(30) Ibid.,P296.

(31) David B H Denoon, China the United States and the future of Southeast Asia, New York University Press, Volume2, New York, 2017, P352.

(32) David Shambaugh, Op.cit,P12.

(33) Anthony H F Li, China Facing the Trump Presidency Opportunities for Global Power Projection?, China Perspectives, Centre d'étude français sur la Chine contemporaine, 2017, P70.

(34) عبد المالك مشعالي وابراهيم حطاب، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2019، ص750.

(35) David B H Denoon, Op.cit,348.

(36) Julia Dinh Luong, Op.cit, P303.

(37) حنان فالح حسن، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصين بعد أحداث 11 أيلول، مجلة قضايا سياسية، 2020، ص547.

(38) شريفة كلاع، مرجع سابق، ص8.

(39) David B H Denoon, Op.cit,348.

(40) Ibid.,P344.

(41) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمود قاسم، الرياض، النشر العلمي والمطابع، 2012، ط1، ص52.

(42) شريفة كلاع، مرجع سابق، ص9.

(43) Evan N Resnik, The 'Rebalance' and the Dangers of America's Creeping Containment of China, in: Geoffrey Till, The Changing Maritime Scene in Asia , Rising Tensions and Future Strategic Stability, Palgrave Macmillan, London,2015, P32.

(44) سليم قسوم، نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جامعة باتنة1، جويلية 2018،ص.ص 151-152.

(45) Julia Dinh Luong, Op.cit, P302.

(46) Xi Xiao & Men Honghua, Op.cit, P171.

(47) وداد المساوي، مسارات التعاون و التقارب الأمريكية –الصينية، دراسات سياسية، تركيا، نوفمبر2021، ص2.

(48) Michael Clarke, American Grand Strategy and National Security, The Dilemmas of Primacy and Decline from the Founding to Trump, Palgrave Macmilla, Sidney, 2021, P490.

(49) Xi Xiao & Men Honghua, Op.cit, P172.

(50) Ibid.,P173.

(51) Michael Clarke, Op.cit, P470.

(52) Ibid.,P485.

(53) Ibid.,P489.

(54) Evan N Resnik, Op.cit, P27.

(55) Pack Nung Wong, Op.cit, P62.

(56) Evan N Resnik, Op.cit, P28.

(57) Michael Clarke, Op.cit, P488.

(58) Evan N Resnik, Op.cit, P29.

(59) Hillary Clinton, Op.cit.

(60) Pack Nung Wong, Op.cit, P71.

(61) Evan N Resnik, Op.cit, P29.

(62) David Shambaugh, Op.cit,P

(63) Evan N Resnik, Op.cit, P23.

(64) Maximilian Terhale, Containment's deceit: why the United States needs to review its China strategy, International Politics, May2019, P2.

(65) Hillary Clinton, Op.cit.

(66) Evan N Resnik, Op.cit, P29.

(67) Michael Clarke, Op.cit, P489.

(68) Evan N Resnik, Op.cit, P24.

(69) Joseph Chinyong liow, U.S.–Southeast Asia Relations under the Trump Administration, Asia Policy, 2017, P54.

(70) Michael Clarke, Op.cit, P489.

(71) Pack Nung Wong, Op.cit, P71.

(72) David Shambaugh, Op.cit,P11.

(73) *Joseph Chinyong liow, Op.cit, P54.*
(74) *Xi Xiao & Men Honghua, Op.cit, P174.*
(75) *Ibid.,P176.*
(76) *Anthony H F Li, Op.cit, P70.*
(77) *Ibid.,P171.*
(78) *Xi Xiao & Men Honghua, Op.cit, P175.*
(79) *Ibid.,P175.*
(80) *Ibid.,P171.*
(81) *See Seng Tan, Consigned to hedge: south-east Asia and America's 'free and open Indo-Pacific' strategy, International Affairs, 2020, P135.*
(82) *Ibid.,P136.*
(83) *Evan N Resnik, Op.cit, P34.*
(84) *Anthony H F Li, Op.cit, P72.*
(85) *Joseph Chinyong liow, Op.cit, P54.*
(86) *David Shambaugh, Op.cit,P15.*
(87) *Joseph Chinyong liow, Op.cit, P54.*
(88) *Ian Storey & Malcom cook, The Trump Administration and Southeast Asia: Half-time or Game Over?, ISEAS Perspective, 2020, P4.*
(89) *David Shambaugh, Op.cit,P27.*
(90) *Joseph Chinyong liow, Op.cit, PP55-56.*
(91) *Ibid.,PP57-58.*
(92) *Ian Storey & Malcom cook, Op.cit,P5.*
(93) *David Shambaugh, Op.cit,P14.*
(94) *Ian Storey & Malcom cook, Op.cit,P5.*
(95) *Joseph Chinyong liow, Op.cit, P54.*
(96) *Anthony H F Li, Op.cit, P71.*
(97) *Evan N Resnik, Op.cit, P23.*
(98) *Anthony H F Li, Op.cit, P71.*
(99) *Ian Storey & Malcom cook, Op.cit,P5.*
(100) *Anthony H F Li, Op.cit, P71.*